



Ref.

الإشارة :

Date.

٢٠٠٥/٨/٢١

٢٠٠٥/٨/٢١ : التاريخ

الأخ المحترم / وكيل وزارة المالية

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم " ٢٠٩٨٢ " المؤرخ ٢٠٠٥/٨/٢٠ بشأن طلب الإفادة عن المقابل النقدي عن رصيد الإجازات الدورية والمعينين على بند مكافآت أخرى.

نود الإحاطة بأن الديوان قام ببحث الموضوع ويفيد:

أولاً : فيما يتعلق بالمقابل النقدي عن رصيد الأجازات الدورية نرفق صورة عن تعميم الديوان رقم ١٩٧٩/٢١ والذي يتضمن الرد على استفسار وزارتكم ومن ثم يلزم اتخاذ اللازم في ضوء ما ورد به من أحكام مع التأكيد على الوزارة أن هذا التعميم لا يطبق إلا من كان معين استناداً لقانون العمل في القطاع الحكومي رقم ١٩٦٣/١٤ (الملغي) أما من يثبت أنه كان معين استناداً لقانون الوظائف العامة المدنية الملغي الصادر بالمرسوم الأميري لسنة ١٩٦٠ فإنه يخرج من نطاق تعميم الديوان رقم "١٩٧٩/٢١" وهو ما يستلزم أن يتم دراسة كل حالة من حيث خضوعها لقانون رقم ١٩٦٠ أم لقانون العمل في القطاع الحكومي المعدل بالقانون رقم ١٩٦٣/١٤ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

ثانياً : فيما يتعلق بصرف مكافآت أو تعويضات إضافية بالزيادة لمكافأة المقررة للمستعان بهم على بند المكافآت فإنه يلزم الحصول على موافقة الديوان المسبقة في كل حالة على حدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس الديوان

محمد علي عبد الله
الوكيل المساعد للشؤون المالية
والإدارية

بسم الله الرحمن الرحيم



ديوان الموظفين

٨١٥٧٦٦
٨١٥٧٦٧
٨١٥٦٢٠
رئيس الديوان
من ب ١٠٧٤٠

٨ شوال ١٣٩٩

٣٠ أغسطس ١٩٧٩

التاريخ

الرجوع ل ٣/٥٣٩-٢/٥

تصحيح رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩
في شأن البديل النقدي عن رصيد الاجازات الدورية
للموظفين المتقاعدين قبل ١٩٧٩/٧/١ للقانون
رقم ٦٣/١٤ (الملغى) *

المادة الخمسم الديوان رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٩ (في شأن البديل النقدي عن رصيد
الاجازات الدورية) الذي أوضح أن يقتضى مرسوم المواد ٤٠، ٤١، ٨٦ من المرسوم الصادر في
١٩٧٩/٤/٤ في شأن نظام الخدمة المدنية أن يستحق الموظف عند انتهاء خدمته بدلا نقديا
عن كل رصيد اجازاته الدورية التي لم ينتفع بها بعد أقصى تسعين يوما (أو كان قد تمتع في
السنة الجارية التي انتهت خدمته فيها باجازة دورية) *

وحيث أن المادة ٣ من القانون رقم ٦٣/١٤ بتعديل قانون العمل في القطاع الحكومي
(الملغى) كانت تنص بأن يستحق العامل الكويتي عند انتهاء خدمته بدلا ماليا عن رصيده
اجازاته الدورية التي لم ينتفع بها خلال الخمس سنوات السابقة *

ولما كان تطبيق احكام المادة ٤١ من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية
على الموظفين الحاليين الذين كانوا قبل ١٩٧٩/٧/١ يخضعون للقانون رقم ٦٣/١٤ (الملغى)
من شأنه أن يستحق الموظف منهم عند انتهاء خدمته بدلا نقديا عن رصيد اجازاته الدورية
التي لم ينتفع بها بما لا يزيد على تسعين يوما ولو كان هذا الرصيد يزيد على ذلك * الامر
الذي يثير شبهة المساواة بين مراكز قانونية اكتسبها الموظفون المشار اليهم في ظل القانون ٦٣/١٤
(الملغى) *

وحيث أن مجلس الوزراء كان قد ناقش هذه المسألة بجلسته ٧٩/١٢ وقرر أن يصرف
للموظف الذي كان يخضع ل ٧٩/٧/١ القانون رقم ٦٣/١٤ (الملغى) عند انتهاء خدمته
بدلا نقديا عن رصيد اجازاته الدورية التي لم ينتفع بها خلال الخمس سنوات السابقة على العمل
بقانون ونظام الخدمة المدنية *

ديوان الموظفين

— ٢ —

لذا يرجى من كافة الجهات الحكومية مراعاة الآتي :

الاحتفاظ للموظفين الحاليين الذين كانوا قبل ١٩٧٩/٧/١ بخضعتين نقادون رقم ٦٣/١٤ الملحق (سابقا العمال الكويتيين) برصيد اجازاتهم الدورية التي لم ينتفصروا بها خلال الخمس سنوات السابقة على ١٩٧٩/٧/١ .

استحقاق هؤلاء الموظفين عند انتهاء خدمتهم بدلا نقاديا عما يتبقى من رصيد اجازاتهم الدورية المحتفظ لهم به محسوبا على اساس اخر مرتب يتقاضونه عند انتهاء الخدمة .

ان استحقاق هؤلاء الموظفين عند انتهاء خدمتهم — للبدل النقدي عن رصيد اجازاتهم الدورية المحتفظ لهم به — لا يحول دون استحقاقهم البدل النقدي المتصرون عليه في المادة ٤١ من نظام الخدمة المدنية وذلك من رصيد اجازاتهم الدورية التي تستحق لهم بموجب النظام المشار اليه .

رئيس الديوان

وكيل الديوان

مدير مكتب الديوان



Date : التاريخ :
الموافق : ٢٠ يوليو ٢٠٠٥
Ref. : إشارة : ١١ / ٢٧ / ٢٠٠٥

٢٠٩٨٢

السيد المحترم / وكيل ديوان الخدمة المدنية .

تحية طيبة وبعد ،،

الموضوع : المقابل النقدي عن رصيد الأجازات الدورية

والمعينين على بند مكافآت أخرى

كشفت إجراءات الرقابة المالية التي يباشرها المراقبون الماليون ورؤساء الحسابات على العمليات المالية ذات الصلة بتنفيذ ميزانيات الجهات الحكومية بموجب قرار وزير المالية رقم 10 لسنة 2000 عن وجود تباین في المعالجة المالية لبعض الموضوعات ذات الصلة بقانون ونظام الخدمة المدنية نتيجة اجتهاد الجهات الحكومية في تفسير بعض التعاميم والقواعد التي يصدرها ديوان الخدمة المدنية .

وانطلاقاً من مبدأ التعاون والتنسيق بين وزارة المالية وبين ديوان الخدمة المدنية ، يرجى إفادتنا برأيكم في شأن الموضوعات التالية :

أولاً : المقابل النقدي عن رصيد الأجازات الدورية:

نصت المادة (41) المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية على :
" يستحق الموظف عند انتهاء خدمته بدلاً نقدياً عن رصيد أجازاته الدورية التي لم ينتفع بها بما لا يزيد على تسعين يوماً محسوباً على أساس آخر مرتب تقاضاه ويسقط ما زاد على ذلك)



٢٠٩٨٢

فهل يستحق الموظفون المعينين قبل 1979/7/1 والخاضعين للقانون رقم 1963/14 الملغي بدلا نقديا عن رصيد أجازاته المجدد - مهما كان الرصيد - عن مدة خدمته قبل صدور المرسوم بالقانون 15 لسنة 1979 بالإضافة إلى ما يستحقه من بدل نقدي عن رصيد أجازاته عند انتهاء خدمته بموجب نص المادة سالفه الذكر .

ثانيا : المعينين على بند مكافآت أخرى :

تمنح بعض الجهات الحكومية المعينين على بند مكافآت أخرى (الباب الأول - المرتبات) بعض البدلات مثل (الموقع ، مناطق نائية ، طعام الخ) كما يمنح البعض الآخر مكافآت عن أعمال إضافية أو ممتازة .

فهل يجوز لتلك الجهات منح تلك البدلات والمكافآت السابق بيانها بالإضافة إلى المكافأة التي أقرها ديوان الخدمة المدنية عند تعيينهم على بند مكافآت عن أعمال أخرى ، وهل يجوز للجهات الحكومية زيادة المكافأة الشهرية التي يتقاضاها المعينين على بند المكافآت دون الحصول على موافقة ديوان الخدمة المدنية .

إن وزارة المالية وهي تسعى لرفع كفاءة الإدارة المالية بالجهات الحكومية تثنى التعاون المثمر الذي يؤديه ديوان الخدمة المدنية .

مع أطيب التمنيات ،،،

وكيل وزارة المالية

محمد الشور
مدير إدارة الرقابة المالية